NPT/CONF.2015/MC.II/SR.4

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد إسترات ..... (رومانيا)

المحتويات

تباد عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-07152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا): قالت إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هما مفتاحا التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وينبغي تناولهما بطريقة متوازنة. فالمعاهدة تقوم على ركيزتين هما التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية من جهة بالشروع في نزع السلاح والتزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جهة أخرى بعدم الحصول على هذه الأسلحة والامتناع عن تطويرها. وأشارت إلى عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وإلى البيانات التي تؤكد دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية بل وترفع من شأنها، قائلة إنهما مسألتان تثيران قلقا شديدا إذ أنهما تضران بمصداقية المعاهدة وتخلان بصون السلام والأمن الدوليين ومن المحتمل أن تشجعا على الانتشار.

٢ - وأضافت أن إحراز تقدم على طريق عدم الانتشار والأمن النوويين من شأنه أن يساعد على بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، مما يدفعها إلى اتخاذ المزيد من التدابير الهامة لنزع السلاح. وذكرت في هذا الصدد أن كوستاريكا تدعو إلى زيادة الدعم لمهام التحقق والامتثال التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالنظر إلى أن مهمة الوكالة تتمثل في الحؤول دون تحويل مسار استخدام الطاقة النووية بعيدا عن الأغراض السلمية ونحو الأغراض العسكرية، يتعين على الدول الأطراف أن تتحلى في عملها مع الوكالة بأقصى قدر ممكن من الشفافية والصدق والانفتاح وأن تشجع قدر الإمكان إشراك الجميع في هذا العمل.

٣ - واسترسلت قائلة إن الضمانات الشاملة للوكالة والبروتوكول الإضافي الذي وضعته ينبغي أن يصبحا المعيار الموحد الذي تتبعه جميع الدول الأطراف تمشيا مع المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة. وذكرت أن كوستاريكا تؤيد الاستمرار في تعزيز نظام الضمانات للوصول به إلى الفعالية القصوى، وتقدر بالغ التقدير التحسينات التي أُدخلت عليه، وتدعم مواصلة الوكالة الجهود التي تبذلها لتعزيزه. وأضافت أن بلدها يكرر تأكيد الحاجة إلى إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهي المعاهدة التي يجب أن تشمل تنظيما للمواد الانشطارية الموجودة وآليةً للتحقق وتدابيرَ لبناء الثقة.

٤ - وأسهبت فقالت إن وفد بلدها يشيد بالعمل الذي تضطلع به مجموعة موردي المواد النووية، التي وضعت قوائم للمواد النووية والمواد ذات الاستخدام المزدوج لا تعيق جهود منع الانتشار أو التجارة الدولية. وينبغي للدول أن تتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها المجموعة للتقليل من خطر الانتشار النووي.

٥ - وذكرت أن كوستاريكا طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وأنها جزء من منطقة كانت من أولى مناطق العالم المكتظة بالسكان التي أُعلنت منطقةً خالية من الأسلحة النووية. وأكدت أن مثل هذه المناطق مهمةٌ لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وبناء الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي، وتقليص دور الأسلحة النووية، وتمهيد الطريق لإخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٦ - وأكدت أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بموافقة جميع الدول في المنطقة، أمرٌ ذو أهمية حاسمة للحيلولة دون حدوث المزيد من الانتشار ولبناء السلام والأمن في المنطقة. وارتأت أن المؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة ينبغي أن يُعقد في أقرب وقت ممكن، وأن البلدان الواقعة في مناطق أخرى،

بما في ذلك شمال شرق آسيا ومنطقة القطب الشمالي وأوروبا، عليها أن تنظر في إقامة مناطق مماثلة.

٧ - واستطردت قائلة إن تحقيق عالمية المعاهدة من شأنه أن يسهم إلى حد بعيد في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأن يتيح توطيد السلام والأمن الدوليين. وأشارت إلى أن الدول غير الأطراف في المعاهدة عازفةٌ عن الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية، لأن الالتزامات التعاهدية الواقعة على عاتق هذه الدول تختلف عن تلك الخاصة بالدول الحائزة للأسلحة النووية. واختتمت كلمتها قائلة إن بدء التفاوض بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية تفرض التزامات على أساس غير تمييزي على الأطراف فيها يمكن أن يكون له دوره في اجتذاب تلك الدول غير الأطراف في المعاهدة للانضمام إلى نظام شامل لعدم الانتشار النووي.

٨ - السيدة أوبراين (أيرلندا): قالت إن زيادة التركيز في السنوات الأخيرة على الآثار المدمرة التي يمكن أن تنشأ على الصعيد الإنساني من جراء حدوث تفجير لأسلحة نووية من شأنها أن تعزز القاعدة العالمية المناهِضة لانتشار هذه الأسلحة. وذكرت أن أيرلندا ملتزمةٌ تماما بتعزيز أهداف عدم الانتشار التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩ - وأضافت أن هدف عدم الانتشار المنصوص عليه في المعاهدة لا يمكن تحقيقه في نهاية المطاف إلا عن طريق انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة التي تمثل التزاما ومسؤولية جماعيين للدول كافة. ودعت الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك، وأن تتقيد بأحكامها إلى حين انضمامها إليها وتتعهد بالامتثال لهدفي عدم الانتشار ونزع السلاح.

١٠ - وأعربت عن ترحيب أيرلندا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة بشأن المعايير المتعلقة بخطة عمل شاملة مشتركة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، من جهة، وجمهورية إيران الإسلامية، من جهة أخرى، وعن تأييدها التام للجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها الأطراف حتى يكون للعمل خاتمة ناجحة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وستتيح خطة العمل هذه لإيران أن تواصل تطوير برنامجها للطاقة النووية المدنية على نحو يطمئن جيرانها وأطرافا أخرى إلى أنها لن تمتلك برنامجا نوويا عسكريا. وستفضي الخطة إلى رفع الجزاءات المفروضة على إيران في الوقت المناسب وتكفل مواصلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رصدها للبرنامج الإيراني.

١١ - وأعربت أيضا عن أسف أيرلندا الشديد لعدم التمكن حتى ذلك الوقت من عقد مؤتمر يتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعن امتنانها للميسر وفريقه والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر للجهود التي بذلتها بلا كلل. وأكدت أن إنشاء تلك المنطقة يشكل مساهمة كبيرة، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، من شأنها أن تزيد من تعزيز المعاهدة.

١٢ - وأضافت أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل التحدي الأخطر الذي يواجهه المجتمع الدولي حالياً على صعيد الانتشار النووي. وأعربت عن استياء أيرلندا من قيام ذلك البلد بإجراء تجارب نووية وإطلاقه السواتل باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، منتهكاً بشكل صارخ التزاماته الدولية. وقالت إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تمتنع عن تنفيذ أي أعمال استفزازية أخرى وأن تعود إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة واتفاقات الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي حث ذلك البلد على أن يعاود، فورا ودون شروط مسبقة، المشاركة في المحادثات المتعلقة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

١٣ - واسترسلت قائلة إن أيرلندا تأسف أيضا لاتخاذ سورية خطوات غير معلنة لتطوير مفاعل نووي، على نحو ما جاء في سلسلة من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ٢٠١٠. وأضافت أن على سورية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها، وأن تتعاون بشكل كامل وشفاف مع الوكالة وتوقع على البروتوكول الإضافي وتصدّق عليه في أقرب وقت ممكن.

١٤ - واستطردت فقالت إن أيرلندا تطبق، هي وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، مدونةً شاملة لقواعد السلوك تتعلق بالصادرات العسكرية والصادرات ذات الاستخدام المزدوج وتقتضي رفض منح تراخيص التصدير إذا ما تعارضت الموافقة عليها مع جملة معايير منها أحكام عدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشارك أيرلندا في عدد من نُظم مراقبة الصادرات الأخرى التي تهدف إلى التصدي لانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وموادها والدراية الفنية بها، والحدّ منه ومنعه. ويجب أن يستمر تيسير تلك النظم لعمليات نقل التكنولوجيا والمعدات للأغراض السلمية، مع التأكد في الوقت نفسه من أنها لا تسهل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

١٥ - وأضافت أن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ذو أهمية محورية في نظام عدم الانتشار النووي. وأشارت إلى الدول التي لم تعمد بعد إلى إنفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، وارتأت ضرورة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وأعربت عن تأييد أيرلندا التام للعمل الجاري الذي تضطلع به الوكالة لتعزيز فعالية نظام ضماناتها وكفاءته، وذكرت أنها ستستضيف، في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، بعثة تنظيمية متكاملة لاستعراض الأقران ستوفدها الوكالة لدراسة الإطارين القانوني والحكومي في أيرلندا وهياكلها الأساسية التنظيمية لتحقيق الأمن.

١٦ - ومضت تقول إن المعاهدة تقوم على صفقة كبرى تقوم بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها مقابل تعهد جميع الدول الأطراف الأخرى بعدم السعي إلى اقتناء تلك الأسلحة. ولذلك فإن تعذر بدء المناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي يقوض إنجازات المعاهدة في مجال عدم الانتشار. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي للمضي قدما في كلتا العمليتين من أجل تعزيز المعاهدة.

١٧ - السيد عجالي (الجزائر): قال إن المعاهدة، وقد مر ٤٥ عاما على إبرامها، لم تثبت فحسب أهميتها بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين، بل وبينت أيضا أنها لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار والأساس الذي يقوم عليه السعي إلى نزع السلاح. وأعرب عن استعداد وفد بلده للعمل مع الدول الأطراف الأخرى في دراسة مسائل عدم الانتشار والمسائل الإقليمية، ورسم خريطة طريق للمضي قدماً في إطار التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام ٢٠٢٠. ولكي يتسم هذا العمل بالمصداقية، ينبغي أن يُنفذ دون أن يغيب عن الأذهان أن الركائز الثلاث للمعاهدة يعزز بعضها البعض.

١٨ - وأضاف أن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار، ويؤدي دورا هاما في تنفيذ المعاهدة. وينبغي أن تواصل الوكالة التحلي بالموضوعية والحياد وإظهار الأهلية المهنية في

ممارسة ولايتها المتمثلة في التحقق مما إذا كانت الدول الأطراف تفي بالتزاماتها في هذا المجال أم لا.

١٩ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تتعاون مع الوكالة بطرق شتى منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، وذلك لنشر المعارف والتقنيات العلمية المتصلة باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. ويقوم هذا التعاون على القواعد والمعايير الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى العديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي.

٢٠ - ومضى يقول إن خطر الاستغلال الإجرامي للمواد والمرافق النووية من قِبل جهات من غير الدول دفع الجزائر إلى توسيع نطاق التعاون لتنفيذ برامج الوكالة المتعددة السنوات وتوصياتها المعتمدة في مؤتمرات القمة المعقودة بشأن الأمن النووي. وفي هذا السياق، أنشئ في البلد مركزٌ للتدريب والدعم المتعلقين بالأمن النووي، وجرى ربطه بشبكة مراكز الوكالة. وشاركت الجزائر أيضا في مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، إذ استضافت مكتبها الإقليمي في شمال أفريقيا.

٢١ - وارتأى أن لا جدال في أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يساعد على بناء الثقة وحماية البيئة والتقليل من مخاطر حدوث سباق تسلح نووي أو وقوع الأسلحة النووية في أيدي جهات من غير الدول. وقال إن وجود مثل هذه المناطق، ولا سيما المنطقة المنشأة في أفريقيا بموجب معاهدة بليندابا، أمر يبعث على الارتياح. وأضاف أن الجزائر تعرب في هذا السياق عن أسفها لكون المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم يُعقد بعد.

٢٢ - وأشار إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة الحالي ينبغي أن يستلهم الجهود التي يبذلها مقدمو قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط ويضطلع بها الميسرُ لتنفيذ الخطوات العملية الثلاث التي دعت إليها خطة العمل لعام ٢٠١٠، وهي: الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢؛ وتعيين ميسّر؛ وتحديد البلد المضيف للمؤتمر. وأضاف أن الوقت قد حان لكي يقدم المؤتمر الحالي إلى الدول الأطراف في المنطقة أسباباً إضافية تجعلها تؤمن بالالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة.

٢٣ - السيدة جيلز (نيوزيلندا): قالت إن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقدم تأكيدات لامتثال الدول الأعضاء وشفافيتها وإمكانية مساءلتها، ويساعد على توفير الاستقرار والثقة اللازمين لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وذكرت أن نيوزيلندا لا تقوم إلا بأنشطة قليلة للغاية تخضع للضمانات، لأنها لا تملك أسلحة نووية ولا محطات أو مفاعلات لتوليد الطاقة، ولأنها لا تنتج اليورانيوم أو أي مواد مماثلة أخرى. ومع ذلك، فقد أبرمت اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولاً إضافياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وواصلت سعيها إلى إيجاد سبل لتعزيز تطبيق الضمانات. وتحقيقا لهذه الغاية، وقعت على بروتوكول معدَّل للكميات الصغيرة، وانضمت إلى شبكة ضمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيسير تبادل أفضل الممارسات في المنطقة. وأكدت الممثلة أن البروتوكول الإضافي يجب أن يكون دوما شرطاً ترتهن به أي ترتيبات جديدة للتزود بالإمدادات النووية وما يتصل بها من مواد، وأن على جميع البلدان، ولا سيما تلك التي تمارس أنشطة نووية مهمة، أن تبرم البروتوكول الإضافي مع الوكالة وتدخله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

٢٤ - وأكدت أن أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة أساسية لطمأنة الدول الأطراف إلى أن الأنشطة النووية

المضطلع بها تخدم أغراضاً سلمية فحسب. وقالت إن وفد بلدها يرحب لذلك بالمفاوضات الجارية بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، ويأمل أن يُترجم حسن النية المبين والزخم المتولد إلى اتفاق نهائي شامل يتم التوصل إليه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بغية الإسهام بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. ولكن الوفد يشعر بخيبة الأمل لعدم توافر أي دلائل على حدوث تغيير إيجابي في الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فاستمرار الأعمال في مركز يونغبيون للبحوث العلمية النووية وعمليات إطلاق القذائف وانتهاك قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية على السواء يقوض بشكل خطير النظام الدولي لعدم الانتشار. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن برامج الأسلحة النووية والقذائف التي تملكها وأن تركز بدلاً من ذلك على تحسين حياة مواطنيها وعلى العمل بصورة بنّاءة مع المجتمع الدولي.

٢٥ - وأضافت أن نيوزيلندا تعلق أهمية كبيرة على مسألة الأمن النووي، وهي تعمل بوصفها عضوا في مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر على تنسيق وتعزيز تدابير مراقبة الصادرات العالمية من المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استغلالها في برنامج الأسلحة النووية. وأشارت إلى أن ٦٠ في المائة من دول العالم تقع اليوم في مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك كل الدول الكائنة في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، واصفة هذا الأمر بأنه إنجاز جدير بالإعجاب وبرهان قوي على الإرادة الجماعية التي يمكن أن تتضافر على الصعيد الإقليمي من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية. وارتأت ضرورة بذل الجهود لإنشاء مثل هذه المناطق في أنحاء أخرى من العالم إلى حين إزالة الأسلحة النووية بالكامل.

٢٦ - وواصلت حديثها قائلة إن وفد بلدها يعرب لذلك عن الأسف لتعذر عقد مؤتمر يُعنى بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لهذا الغرض. وهو يأسف أيضا لعدم اقتران التقدم المحرز في تعزيز عدم الانتشار بتقدم مناظر في مجال نزع السلاح النووي، إذ أن الافتقار إلى مثل هذا التقدم يقوض طابع التعزيز المتبادل الذي تتسم به ركائز المعاهدة الثلاث ويشكك في مصداقيتها وصلاحيتها. واختتمت كلمتها قائلة إن الدول الأطراف يمكنها أن تحقق ما هو أفضل ولا بد لها أن تفعل ذلك.

٢٧ - السيد جيلان (تركيا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي ويجب أن تنضم إليها جميع دول العالم وأن تُنفذ بالكامل. وذكر أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تزال غير مشمولة بنظام المعاهدة عليها أن تنضم إليه دون شروط كدول غير حائزة لأسلحة نووية.

٢٨ - وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا بالغ الأهمية في كفالة التطبيق الفعال للمعاهدة وأن نظام الضمانات التابع لها، الذي يتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سبيلا عمليا إلى الحصول على الطاقة والتكنولوجيات النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية حصرا، ينبغي دعمه وتعزيزه. وأكد أن جميع الدول الأطراف لها مصلحة مشتركة في تمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها المتمثلة في تطبيق الضمانات والتحقق منها على نحو فعال.

٢٩ - واسترسل قائلا إن تركيا أبرمت اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولاً إضافياً مع الوكالة، وأنها تعمل معها عن كثب من أجل تطوير برنامجها للطاقة النووية بطريقة آمنة ومأمونة تتسق مع الضمانات. وبالنظر إلى ما تتسم به

الوكالة من حياد وموضوعية، ينبغي تزويدها بالأموال اللازمة للاضطلاع بولايتها. وارتأى الممثل أن الدول التي لم توقع اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية مع الوكالة أو تصدق على مثل هذه الاتفاقات والبروتوكولات أو تنفذها ينبغي أن تشرع في ذلك دون تأخير. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتطبيق ضمانات الوكالة على أوسع نطاق ممكن فيما يتعلق بالمرافق النووية المستخدمة لأغراض سلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتأييد الوفد أيضا لإزالة المواد النووية التي استخدمت في الماضي في الأغراض العسكرية على نحو لا رجعة فيه وبطريقة يمكن التحقق منها.

٣٠ - كما أعرب عن ترحيب تركيا بالتفاهم السياسي الذي تم التوصل إليه بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وعن أملها في أن تؤدي المرحلة الحالية من المفاوضات إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ويسهم في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ بارتياح أن الوكالة تتحقق بانتظام من عدم تحويل استخدامات المواد النووية المعلن عن وجودها في إيران، ويأمل في إيجاد حل لجميع المسائل العالقة المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني عن طريق الحوار والتعاون. وارتأى أن تحقيق هذه الغاية يقتضي من إيران أن تواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الاطمئنان مرة أخرى إلى أن أنشطتها النووية لها طابع سلمي حصري.

٣١ - واستطرد فقال إن الأزمة المستمرة في سورية تشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني في تركيا؛ وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن الوكالة من إلقاء بعض الضوء على الأوضاع في ذلك البلد ومن إيجاد حل لها في نهاية المطاف. وأشار إلى البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائلا إنه لا يزال يشكل هو أيضا مصدرا للقلق البالغ. فاختبارات التفجير النووي الثلاثة وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجراها ذلك البلد والتصريحات العلنية التي يعلن فيها عن إجراء مزيد من التجارب تؤدي كلها إلى تقويض الثقة والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. وقال إن على هذا البلد أن يعود إلى طاولة المحادثات السداسية لكي يتسنى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

٣٢ - وأضاف أن تركيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما كان ذلك ممكنا وعلى أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية، وأنها تعتبر ذلك تدبيراً مهماً من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار. وقال إنه من المشجع أن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية صدّقت على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأشار في المقابل إلى الفشل في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط معتبرا ذلك أمرا مثيرا للإحباط الشديد. ثم قال إن وفد بلده يعرب مع ذلك عن تقديره للميسر لما يبذله من جهود جديرة بالثناء ولإعداده التقرير الذي قدمه إلى مؤتمر استعراض المعاهدة.

٣٣ - ومضى يقول إن تركيا تؤيد بشدة جميع التدابير المناسبة التي تهدف إلى ضمان أمن المواد والمرافق النووية والمواد المشعة الأخرى ومنع حيازة الإرهابيين لها. وقد صدّقت مؤخراً على التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وارتأى أن المسؤولية عن تحقيق الأمن النووي تقع على عاتق الدولة المعنية، إلا أن الجهود الوطنية يجب أن تقترن بتعاون دولي معزز وفعال. وأضاف أن تركيا قامت، على الصعيد الوطني، بتنقيح تشريعاتها بمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشاركت على الصعيد الدولي في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

٣٤ - واستطرد فقال إنه نظراً للطابع المعقد الذي يغلب على أنشطة الشراء غير المشروع وفي ضوء الالتزام القاضي بمنع الأطراف غير المرخص لها من اقتناء المواد النووية، بمن فيها الإرهابيون، يتعين على جميع الدول الأطراف تعزيز نظم مراقبة صادراتها من المواد والتكنولوجيا النووية. وأخيرا، يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل من خلال أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٣٥ - السيد الكميم (اليمن): قال إن موقف اليمن حيال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأسلحة الدمار الشامل وحق جميع الدول غير القابل للتصرف في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية لم يتغير. وأضاف أن حكومة بلده ملتزمةٌ بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي صدقت عليها. وأعرب عن ترحيب حكومة اليمن بقرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ الصادر بشأن متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعقود عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، لأن القرار سيساعد على تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقال إن جميع التجارب النووية وأعمال التطوير النوعي للأسلحة النووية ينبغي أن تُحظر لضمان عدم انتشار تلك الأسلحة ومنع نقلها عبر الحدود.

٣٦ - واسترسل قائلا إن حكومة اليمن أنشأت لجنة وطنية لحظر الأسلحة النووية وتجريم تطويرها. وأعرب عن قلق الحكومة إزاء استمرار اعتماد مذهب الردع النووي وقال إنها تشدد على ضرورة تنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهو ما يمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ويضمن إحلال السلام والاستقرار الدوليين.

٣٧ - واستطرد قائلا إن السياسة النووية الإسرائيلية تمخضت عن سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط يقوض السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ونتيجة للصمت الدولي حيال هذه السياسة، لا تزال إسرائيل غير مشمولة بالمعاهدة ولم تُخضِع بعد مرافقها النووية للضمانات الشاملة التابعة للوكالة وفق المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

٣٨ - وأشار إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز نظام عدم الانتشار. وارتأى بناء على ذلك أن من اللازم أن تعيد جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تأكيد التزامها بأهداف القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها والتزامها بمضمونه. وأضاف أن الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية يجب أن تسارع جميعا إلى ذلك، وأن إسرائيل عليها أن تنضم إلى المعاهدة أيضا وأن تُخضِع جميع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٩ - السيد جرمان (سلوفينيا): قال إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعد أحد المكوّنات الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي وإنه يؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود الرامية إلى زيادة تطوير مفهوم مستوى الدولة، واقترح أن تضمِّن اللجنةُ تقريرها دعوةً إلى الوكالة لمواصلة جهودها في هذا الصدد.

٤٠ - وأضاف أن سلوفينيا تشارك في جميع نظم مراقبة الصادرات الدولية المتعلقة بتكنولوجيا القذائف وما يتصل بها من السلع ذات الاستخدام المزدوج، باستثناء نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي جددت مؤخرا طلبها المشاركة فيه. وأشار إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة ينبغي أن يعترف

اعترافا كاملا بأهمية تلك النظم وأن على الدول الأطراف أن تحسن أطرها القانونية وقدراتها المؤسسية لضمان إنفاذه من أجل التصدي للانتشار النووي.

٤١ - واختتم كلمته معربا عن الأسف لتعذر عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واعتبر هذا المؤتمر خطوة عملية أولى نحو تحقيق هدف مشترك طالما تطلعت الأطراف إلى تحقيقه، من شأنه أن يساهم في إحلال السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، يرحب وفد بلده بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسر ودول المنطقة والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر في مساعيهم إلى الاتفاق على ترتيبات من أجل عقد مؤتمر تحضره جميع دول الشرق الأوسط. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يحث جميع دول المنطقة على مواصلة المشاورات من أجل تيسير عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٠٥.